وزيرة الشؤون الكويتية تؤكد أهمية تنفيذ إسرائيل لبنود اتفاقية حقوق الطفل

6

أكد ضرورة عقد جلسات استماع مع وزراء الحكومة الجديدة

الدمخي يطالب بلقاء شهري للنواب مع القيادة السياسية

- تأجيل الاستجوابات مرتبط بتشكيل وزاري غير تأزيمي
- مطلوب فريق حكومي للتفاوض معه حول الملفات محل الخلاف

ربيع سكر

دعا النائب د.عادل الدمخي زملاءه النواب إلى دعم المبادرة التي تقدم بها من أجل تجاوز المخاطر والظروف التي نمر بها الآن لا سيما وأن الكويت ليست بمعزل عنها، مستغربا في الوقت نفسه ردود الافعال المتعجلة من قبل البعض.

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أن المبادرة التي تقدم بها تتعلق في التشكيل الحكومي والجلوس على طاولة الحوار لكلتا السلطتين، مؤكدا أنه لم يطالب بتوزير أسماء معينة بل ابعاد عناصر التأزيم.

وقال الدمخي تقدمت بمبادرة حول مستقبل العلاقة بين السلطتين في ظل هذه الظروف العصيبة والهدف من المباركة ان يكّون هناك طاولة حوار بين الحكومة والمجلس وتضمنت المبادرة 8 نقاط عبارة عن قواعد عامة من ضمنها ان يتم اختيار الوزراء أهل الامانة الذين يخافون الله ولم يسبق أن تم تسجيل ملاحظا تأو مخالفات عليهم في السابق، والابتعاد عن التأزيم، مؤكدا ان التشكيل السليم والواقعي هو أساس التفاهم.

وأضاف لا أحتكر الرفض والأعداد والأسماء والملفات، فهناك كتل نيابية وعناصر مستقلة لها رأيها، لكني أقول لرئيس الوزراء « استمع للجميع، فالتعيين من اختصاصك لكن يبقى التشكيل هو أساس التفاهم».

وشدد الدمخي على ضرورة وجود فريق حكومي يتفاوض مع نواب الامة حول الملفات التي عليها خلاف وعلى الحكومة ان تتعامل مع الجميع بالحياد وليس كما فعلت في انتخابات اللجان وأقصت عددا من النواب عن تشكيل اللجان، مبينا ان تأجيل الاستجوابات مرتبط بان يكون هناك تشكيل وزاري غير تازيمي.

وأشار الدمخي إلى أنه يريد في التشكيل الحكومي أن يضم وزراء قادرين على معالجة المخالفات المسجلة في تقارير الجهات الرقابية، مؤكدا ان اختيار الوزراء من اختصاص رئيس الحكومة لكننا نريد توجيه النصح له ولن نفرض أسماء معينة.

وأكد أهمية عقد جلسة استماع لكل وزير على حدة مع النواب بعد جلسات المجلس يشرح فيها الوزير رؤيته وبرنامجه للنواب.

كما طالب الدمخي بعقد لقاء شهري للنواب مع سمو الامير لبحث آخر المستجدات والملفات ومناقشتها من اجل وضع الحلول المناسبة لها وكذلك القضاء على الكثير من سوء الفهم لدى النواب، كما من شأن هذا اللقاء أن يتيح للنواب الفرصة لإيصال ما يريدون إلى سمو الأمير.

وقال أنا أتحدث عن عرف سياسي جديد مقابل ما نراه من فراغ دستوري وتشريعي لبرامج الوزراء.

الدمخي يصرح للصحافيين تصوير – محمد صابر

طالب «الصحية» سرعة نظر المقترحات وإحالتها للمجلس للتصويت عليها

- النائب عسكر العنزي يشكر «التشريعية» لموافقتها على 4 اقتراحات بقوانين تخفف من معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة
- منها حق الرعاية السكنية للمعاق الأعزب وإقرار الإعاقة التعليمية ومعاش تقاعدي يعادل المرتب الكامل لمن يرعى معاقا

وجه النائب عسكر العنزي الشكر الى زملائه رئيس و أعضاء اللجنة التشريعية البرلمانية لموافقتهم على 4 اقتراحات بقوانين تقدم بهم للتخفيف من معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة وإقرار المزيد من الحقوق لهم ولذويهم، وتمنى عسكر من اللجنة المختصة وهي اللجنة الصحية البرلمانية التي ستحال اليها المقترحات سرعة نظرها والموافقة عليها وإعداد تقرير بها وإحالته للمجلس بأسرع وقت ممكن للتصويت عليها في اول جلسة مقبلة للمجلس لاقرار حقوق اخواننا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال عسكر في تصريح صحافي ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون الذي تقدمت به بتعديل نص المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 موضحا أن التطبيق العملي كشف عن قصور شاب المادة (34)، حيث قررت المادة منح الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذويهم ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية أقدمية اعتبارية لا تجاوز خمس سنوات للرعاية السكنية، وقد آتت هذه المادة ثمارها ولكن في بعض الحالات لا يجني صاحب الإعاقة منفعة من حكم هذه المادة فالمتمعن بالنص يجد أن عبارة « ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية « تشكل قيدا من خلال إحالة حكم المادة لأحكام قانون الرعاية السكنية الذي يقرر للاستفادة من الرعاية السكنية أن يكون المستفيد رب أسرة.

وتابع عسكر: ولما كانت بعض حالات ذوي الإعاقة ممن لا يستطيعون الزواج لأي سبب كان ومن جهة أخرى لا يستطيع أن يشكل أسرة مع أقاربه لعدم تمتعهم بشروط الرعاية السكنية، بالتالي أصبح من الاستحالة بمكان استفادة صاحب الإعاقة في هذه الحالة من حكم المادة المشار إليها، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون بتعديل نص المادة (34) لتتحقق الاستفادة الكاملة التي نشدها المشرع.

واضاف عسكر ان اللجنة وافقت أيضا على اقتراحه بتعديل المواد (7 و 8 و 9 و 10 و 12 و 18) من القانون رقم (8) لسنة 2010، بحيث تتكفل الحكومة بتوفير الكوادر الطبية المؤهلة والمتخصصة في أنواع وحالات الإعاقة، فضلا عن إنشاء مستشفى ومراكز صحية ذات مواصفات عالمية، وتخصيص سلم تعليمي للمعاقين، بالإضافة إلى تجهيز ورش مهنية وفنية لتدريب وتأهيل المعاقين على الحرف والمهارات المختلفة، وتنمية مناخ ملائم لهم في شكل محميات تزود بكل المستلزمات.

وزاد عسكر ان اللجنة وافقت كذلك على الاقتراح بقانون الذي تقدمت به بتعديل نص البند (1) من المادة (1) من القانون رقم (8) لسنة 2010في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الشخص ذو الإعاقة: كل من يعاني من اعتلالات دائمة كلية أو جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية أو العقلية أو الحسية أو التعليمية قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته للعمل أو المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين» والتعديل أضاف فقط كلمة « التعليمية» بحيث يشمل التعريف الإعاقة التعليمية.

وقال عسكر ان اللجنة التشريعية وافقت على اقتراح مشترك تقدم به مع عدد من النواب بشأن صرف معاش تقاعدي يعادل 100 % من المرتب الكامل لمن يرعى معاقا وصرف بدل رعاية تمريضية تعادل 125 % من المرتب الكامل لمن يرعى حالات اعاقة مستعصية بعد عشر سنوات خدمة للذكور وخمس للاناث.

عسكر العنزي

السبيعي: «التشريعية» توافق على رفع الحصانة عن عاشور وترفض رفعها عن الفضل

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

اكد رئيس اللجنة التشريعية النائب الحميدي ان اللجنة وافقت على رفع الحصانة عن النائب صالح عاشور في موضوع إعلانه جمع التبرعات عبر تويتر، واضاف ان اللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائب احمد الفضل في قضية المعلنين القضائيين.

واضاف السبيعي: ان اللجنة التشريعية توافق على اقتراحات بقانون تخص المعاقين منها حق الرعاية السكنية للمعاق الأعزب واعفاء ذوي الاعاقة البسيطة من دفع الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة.

المطيري يقترح تطوير وصيانة طريق السالمي لتجنب الحوادث المرورية

قدم أعلن النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة في شأن زيادة الاهتمام بطريق السالمي وصيانته وتطويره لحماية مرتادي الطريق من الحوادث المرورية.

وجاء في الاقتراح ما يأتي:

يعد طريق السالمي من الطرق الحيوية حيث يرتاده الآلاف من المارة يوميا ونظرا لأن هذا الطريق مهمل وتكثر فيه رمال السافي إضافة لقلة أعمدة الإنارة وعدم صيانتها ووجود الرعي الجائر والإهمال المتمثل في ترك الجمال على كتفي هذا الطريق من دون رادع أمني ما ترتب عليه الكثير من الحوادث المرورية التي أودت بحياة مرتاديه. وطالب المطيري في اقتراحه بالآتي:-وضع الإنارة اللازمة للطريق وعمل الصيانة الدورية لها.

-وضع حاجز أسمنتي بين الطريق القادم والمؤدي للمنفذ.-إنشاء محطات وقود ومراكز إسعاف وإطفاء لخدمة مرتادي الطريق.

ماجد المطيري

خليل أبل يقترح إنشاء قنصلية في «النجف» العراقية لرعاية مصالح الكويتيين

قدم النائب د. خليل أبل اقتراحا برغبة بإقامة قنصلية عامة في مدينة النجف العراقية من أجل رعاية مصالح المواطنين الكويتيين الموجودين للتجارة أو الزيارة.

وجاء في الاقتراح ما يأتي:

دأبت الكويت على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رعاية مصالح مواطنيها أينما كانوا في أصقاع الأرض ومتابعة شؤونهم وحمايتهم والتواصل معهم وإنجاز معاملاتهم من خلال فتح سفارات وقنصليات كويتية في جميع دول العالم، ونظرا لبعد المسافات عن مقر بعض البعثات الدبلوماسية للسفارة الكويتية في بعض الدول الأجنبية، فقد أقامت الكويت ملاحق قنصلية تابعة لسفاراتها بالخارج لتلبية احتياجات المواطنين الكويتيين القاطنين أو الزائرين لها والتي بالعادة تكون بعيدة عن مقر السفارة في مقاطعة أو محافظة أو ولاية أخرى للدولة الأجنبية.

وقد ازدادت الحاجة الملّحة في الآونة الأخيرة لإقامة مقر قنصلي تابع لسفارة الكويت في العراق أسوة بالقنصلية التي مقرها محافظة البصرة، وذلك تسهيلا لإجراء وإنجاز معاملات واحتياجات المواطنين الكويتيين الموجودين بشكل متواصل ودائم سواء للتجارة أو الزيارة، وهذا ما قامت به في الآونة الأخيرة المملكة العربية السعودية عبر طلب فتح قنصلية عامة في مدينة النجف.

ونص الاقتراح على الآتي:

تكليف الحكومة الكويتية وزارة خارجيتها بعقد اتفاق مع الجمهورية العراقية لإقامة مقر قنصلية عامة بمدينة النجف بجمهورية العراق تابع لسفارتنا ببغداد وذلك لأجل رعاية وحماية مصالح المواطنين الكويتيين الموجودين للتجارة أو الزيارة في المناطق القريبة أو التابعة لمدينة النجف وكربلاء، وتتولى القنصلية من خلالها مسؤولياتها في رعاية وتذليل العقبات كافة أمام المواطنين الكويتيين والتواصل معهم ورعاية مصالحهم ومساعدتهم.

د. خليل أبل

أشاد بنجاح مشروع «أمنية» لتدوير النفايات البلاستيكية

الحويلة يقترح إنشاء مناطق صناعية للمشروعات الصغيرة

قدم النائب د. محمد الحويلة اقتراحا برغبة بإنشاء مناطق صناعية مخصصة للشباب على أن تشكل لجنة دائمة داخل وزارة التجارة والصناعة مهمتها حصر أبرز المشروعات الصناعية الصغيرة التي يمكن إقامتها في المناطق الصناعية المخصصة للشباب مدعمة بدراسات الجدوى لكل مشروع على حدة، ويحق للشاب المبادر تقديم مشروعه الخاص به بشرط أن يتوافق مع معايير ونوعية المشروعات المطلوب إقامتها في هذه المناطق.

وقال د. الحويلة في اقتراحه إنه يجب أن يقدم أي مشروع يقام في المناطق الصناعية المخصصة للشباب منتجات محلية تصب على المدين المتوسط والبعيد في التوجه نحو تنويع مصادر الدخل، وكذلك إنتاج سلع بديلة لمثيلاتها المستوردة بما يحد من عمليات الاستيراد ويعمل على موازنة الميزان التجاري الكويتي.

وشدد على أهمية أن تخلق هذه المشروعات فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي بخاصة من يحملون شهادات تعليمية متدنية، على أن تتم متابعة أداء هذه المشروعات والمبادرات من قبل الدولة للتأكد من جديتها وكذلك لتقديم العون لها في مختلف مراحلها، وإعداد تصور شامل لتطوير القطاع الصناعي ليكون ضمن أحد مصادر الدخل الرئيسة في الكويت.

وأكد أهمية اعطاء منتجات هذه المصانع الأولوية عند شراء احتياجات مختلف الجهات الحكومية من دون الإخلال بمعايير الجودة المطلوبة، مع ضرورة عمل دورات مجانية توعوية للشباب وأصحاب المصانع الكويتية عن كيفية تطوير الاستراتيجيات التصنيعية المثمرة للتقدم التقني.

وأشار إلى أنه لتحقيق كل ذلك فإن الأمر بحاجة إلى إستراتيجية مدروسة وشاملة تنتقل بنا من النجاحات الفردية إلى الإنجاز الجماعي على مستوى الدولة ككل.

ولفت إلى أنه لا يمكن أن تنحصر مهمة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البرامج التدريبية ودعم هذا المشروع أو ذاك من دون إستراتيجية شاملة مدروسة بعيدة المدى تهدف لإقامة قطاع صناعي وطني خاص لبنته الأساسية هي تلك المشروعات.

ومن جهة أخرى أشاد النائب د. محمد الحويلة بنجاح مشروع «أمنية» لتدوير النفايات البلاستيكية وطالب بأن يصبح المشروع نقطة انطلاقة حقيقية نحو تعزيز القاعدة الصناعية الإنتاجية في الكويت.

وأكد ضرورة ألا تنحصر الأهداف فقط في تحفيز الشباب على العمل الخاص بل الأهم هو جعل هذه المشروعات وسيلة لتنويع مصادر الدخل كنواة لقطاع ضخم من المشاريع الصناعية يستند إليها الاقتصاد الوطني في المدين القريب والبعيد. و(أمنية) هو مشروع وطني بيئي وحضاري يهدف إلى نشر ثقافة فرز وتدوير النفايات في المجتمع كما يعمل على خلق صناعة جديدة في البلاد بدلا من ردمها تحت الأرض بما يسهم في الحد من التلوث البيئي.

والمشروع الذي تم افتتاحه منذ أيام في محافظة الجهراء عبارة عن خبرات شبابية في البلاستيك، وهي عبارة عن تدوير للبلاستيك بشكل كامل وتحويله إلى مواد صغيرة تدخل في الصناعة، والمصنع يقوم على مبنيين، والطاقة الإنتاجية للمصنع 700 طن في الشهر.

علام الكندري: ديوان المحاسبة صنف الأمانة العامة لمجلس الأمة ولسنتين متتاليتين ضمن الجهات الجادة في تسوية ملاحظات الديوان

علام الكندري

اكد الأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري أن تقارير ديوان المحاسبة خلت من أي مخالفات مالية أو ملاحظات مستمرة، كما أن الأمانة العامة لمجلس الأمة ولسنتين متتاليتين يتم تصنيفها ضمن (الجهات الجادة) في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة، وهي من أقل الجهات الملحقة في الدولة التي سجلت عليها ملاحظات وذلك لالتزامها بالقوانين واللوائح والإجراءات المنظمة لعملها.

واضاف الكندري في تصريح صحفي «تضمن تقرير الديوان عن عمليات الفحص والمراجعة لسنة 2016/2017 ثمان ملاحظات – وليست مخالفات – تم الرد على الديوان فيما يخصها»، حيث استندت ملاحظة الديوان إلى بعض المواد الملغاه المعدلة من اللائحة منذ سنة 2007 بقرار من مكتب المجلس.

وقال الكندري: ومع ذلك عمل المجلس على أخذ جميع ملاحظات ديوان المحاسبة بعين الاعتبار لتعزيز الضوابط وإحكام الرقابة من خلال إصدار اللائحة المالية الجديدة للمجلس والصادرة بقرار رئيس مجلس الأمة رقم (96) لسنة 2017.

وتابع: أما نتائج فحص الحساب الختامي لمجلس الأمة للسنة ذاتها 2016/2017 فقد أسفرت عن ملاحظتين فقط للديوان تتعلق بانعدام الصرف أو تدنيه لبعض البنود ووجود بعض الوظائف الشاغرة، قد جاء رد المجلس بأنه تم الأخذ بترشيد الإنفاق في بعض أوجه الصرف على الميزانية تماشيا مع السياسة العامة للدولة.